

قول تميمية مات قال حافظ وان اشرك ثمان من شيخه وتقدم موت صاحبها على الآخر
 فثبت بقرين وللاحي قال واذا ما وقع على يمين الراويين فيه في الواقعة ما له وجوب ستمائة
 ولو كان مما حفظت حتى يسمع من الوصل البيروني ان المشرك هو حديث رواه عنه وروى عن
 المشرك في كل ما كان اخره كالمسكية بالساج بسط الوالاه اسم عبد الرحمن بن علي وكانت وفاته سنة
 خمسين ومائة من قديم زمان ذلك التجارى حدثت عن عمه ابو عبد الله بن شيبان في الثمانين
 وعشرون سنة ثمان مائة من قديم زمان ذلك من اسجد بالسماع بالبحرين الخفاف وما
 ستمائة ثمانين وثمانون وعشرون من سنة ثمان مائة من قديم زمان ذلك من اسجد بالبحرين الخفاف وما
 ستمائة ثمانين وثمانون وعشرون من سنة ثمان مائة من قديم زمان ذلك من اسجد بالبحرين الخفاف وما
 ستمائة ثمانين وثمانون وعشرون من سنة ثمان مائة من قديم زمان ذلك من اسجد بالبحرين الخفاف وما
 ستمائة ثمانين وثمانون وعشرون من سنة ثمان مائة من قديم زمان ذلك من اسجد بالبحرين الخفاف وما

نسخة
 بالبرهان
 الوحدانية
 من رواية
 المصنف

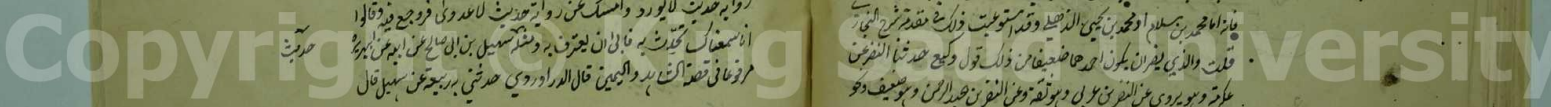
المصنف
 بهيئة

ذلك في الاصل قال حافظ ومن اراد ان يصدق عليه مائة من اهل البيت من بعدهما من الاخر فترده
 على شيخه المروي من بعدهما من المصنف والقبول في ذلك او كان يصحها معها فاشكالها
 مستزيد فيرجع فيه الى القول والحق العالم الذي قاله في المصنف وانما نسخها فانه
 فصل زيادة على ما فيها وتوالتا بين موهود مصنفها جزء في حقه صدق مقدم عليه وتوالتا
 ما فيهما قارىة بوحي من قول النجدة ولم يميز مستند الطائفة وراية التمييز بين
 الكفر ما صاروا له من جهة ادوية هلكت من جهة اخرى الى الله او احتكامها
 فالاصح ان لا يجرى ما يجرى في يدك من نقلها فتوسط القول حافظ وان
 روى في نسخة مروية جزاء او احتساب قبل في الاصل فقد شتم شيخه رواه تميمية
 عبد القاسم الاول ان يجوز الشتم بالكلية بل ان يقول له عنك او ما روت هذا او في
 ذلك فانه يروى روايه عنك فليجوز ان يصرفها لا يعجزه ذلك فاوحا في واحد منها
 للاعتراض الثاني ان يكون مجرد روايه عنك احتمال كل قول ما انكره ولا ابو قتادة
 يقول ذلك الحديث لان ذلك يحتمل لسان الشتم وقيل لا يقبل لان العوج يحتمل لسان
 في اثبات حديث كحديث لؤي بن الراسم الحديث ثبتت روايه في نسخة ذلك -
 ينبغي ان يكون فرع عليه وبعثا في النهي في التحقق وبعثا مستحضر في عدل الفروع
 تقتضي صدقه وعدم علم الاصل في التام فاملت العالم مقدم على ان الشك واما
 قياس ذلك الشهادة فمفاسد لان شهادة الفروع لا سمع مع القدرة على الشهادة
 الاصل بخلاف الرواية فاقترقا في اشد ذلك ما روى ان ابا هريرة كان يروي
 بحديث لؤي بن الراسم في الحديث لؤي بن الراسم من طريقه ثم انه انصرف على
 روايه حديث لؤي بن الراسم عن راية حديث لؤي بن الراسم في قوله
 انه سمعك حديثه فان قال ان يعرفه وماهاتسبيل بن ابي صالح عن ابي هريرة
 مرويا في نسخة اشد به ولو بين قال الدرر اروي حديثه من طريقه عن سهل قال

انكار النسبية
 رواية التمكن عنه

محمد

حديث



ذلك